



البحث العلمى بالجامعة المصرية وامكانية

اسهامة فى تطوير قطاع الانتاج

=====

د. نوال أحمد نصر

كلية البنات - جامعة عين شمس

البحث العلمى بالجامعة المصرية وإمكانية

إسهامه فى تطوير قطاع الانتاج

=====

د/ نوال أحمد نصر /

كلية البنات . جامعة عين شمس

سنة :

تعتبر الجامعة إحدى المؤسسات التى تسهم فى صنع التقدم والرخاء ، القوة الاقتصادية والسياسية للامة ، فالجامعات بما تملكه من إمكانيات بشرية وبشرية يمكنها أن تقود حركة المجتمع وترشد عملية التنمية الشاملة فيها من خلال إعدادها لتلقى البشرية المدربة ، ونقلها للتكنولوجيات الصاعدة وتحويل النظريات إلى تطبيق عملى لتحل من خلاله المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التى تواجه الأمة وتعوق نهجتها ورقبتها (١) .

وبناءً على ذلك دأبت الجهات المسئولة عن التعليم الجامعى فى دول العالم ، وعلى الأخص فى الدول المتقدمة على تقويم أداؤها جامعاتها ، وعلى نتائج هذا التقويم توضع الخطط لرفع كفاءتها وتحسين المسيرة وزيادة مساهمة الجامعات للإسهام فى دفع عجلة تقدم مجتمعاتها إلى الأمام من طريق تاج الذكري والعلمى الذى تقدمه ومستوى خريجيتها ومساهمتها فى سباق تطور التكنولوجيا ومعالجة مشاكل تطبيقاته فى تلك المجتمعات (٢) .

أما فى الدول النامية فالأمر يختلف حيث تواجه مجتمعات هذه الدول كل أساسية حادة تتمثل فى انخفاض مواردها الاقتصادية ونقص فى مواردها الذاتية مع أعداد متزايدة لمن هم فى سن التعليم الجامعى . بالإضافة إلى اعتماديات هذه الدول لارالت تعتمد وبشدة كبيرة على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة (٣) .

ومنذ استقلال هذه الدول نراها تبنى آمالا واسعة على جامعاتها كوسائل للخلاص من التخلف عن طريق تقديم حلول لمشاكلها المعقدة، ولتفريغ الأطر القيادية القادرة على إحداث النقلة الإيجابية المطلوبة من أجل تمحيص مسارها الاقتصادي وما إلى ذلك، وبالتالي يظهر التأكيد على إحدى وظائف الجامعة الرئيسية ألا وهي خدمة المجتمع .

ولى هذا العدد عقد المؤتمر العام الثانى عام ١٩٧٢ ، تحت عنوان الجامعات العربية والمجتمع العربى المعاصر . وقد ركزت غالبية بحوثه على الجامعة وخدمة المجتمع إما عن طريق إعداد القوى العاملة أو عن طريق البحث العلمى (٤) .

وقد أشار التقرير النهائى لمؤتمر وزراء الدول العربية عام ١٩٧٦ ، إلى أن واقع المجتمع العربى الحالى والنظرة المستقبلية تستوجب الانحياز لنظرية التعليم من أجل التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والروحية والفكرية . ويعنى هذا بالضرورة التنسيق المتكامل بين الخطط التنموية المستقبلية وخطط التخصصات والبحوث العلمية، ويذكر مختار امبوالمدير العام السابق لليونسكو أن الجامعات الافريقية بذلت محاولات من أجل تطوير نشاطاتها التعليمية خارج أسوارها لتشمل المقار والكيان ولكن يبيندو أنه مازال من الضرورى بذل كثير من الجهد فى هذا المجال (٥) .

ولى تقرير تخطيطى لمدير عام اليونسكو نراه يوضح رأيه فى هذا المجال بقوله : " على مؤسسات التعليم العالى أن تسهم إسهاما كاملا فى تنمية المجتمع (٦) .

وفى معرض ملاحظ أن الاهتمام بوظيفة الجامعة فى خدمة المجتمع قد وضع بعدور قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ (٧) .

كما أشار تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى إلى أهمية تنوع مؤسسات

م العالى لمواجهة احتياجات المجتمع من التخصصات المتنوعة بمطوياتها
والفنية المختلفة (٨).

وفى المؤتمر التومى لتطوير التعليم الذى انعقد عام ١٩٨٧ تمكنت
إلى دور الجامعة فى التعليم المحترم مما يؤكد على أهمية دورها فى
المعنى (٩).

وفى عام ١٩٨٨ صدر القانون رقم ٢٢٢ لعام ١٩٨٨ بتعديل القانون رقم
١٩٧٢ الخاص بتنظيم الجامعات لى يؤكد اهتمام الجامعة بوظيفتها
المجتمع ، فقد استحدث إنشاء وظيفة نائب ثالث للجامعات ذات الأعداد
ووفقا لذلك مدرت قرارات بتعيين نائب لرئيس كل من جامعات القاهرة
درية وعين شمس يختص بخدمة الجامعة وتنمية البيئة .

ثم صدر بعد ذلك القرار رقم ١١٤٢ لسنة ١٩٨٨ محددًا اختصاصات نائب
الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة (١٠).

ويبدو أن لب التحدى الحقيقى للتعليم الجامعى المعاصر يتمثل فى
المتجدد باستمرار فى خدمة المجتمع . بل وقيادة التغيير فى هذا المجتمع (١١).

الدراسة :

لقد أدركت الدول بدرجات متفاوتة أهمية العلم والبحث العلمى فى
ب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والقضايا السياسية وغيرها ، وفى
ظ تنموية غاية فى الدقة والوضوح والشمول ، وعلى درجة عالية من محبة
والتنبؤ فى تحقيق القوة والسلطة والنفوذ فى عالمنا المعاصر خاصة
مجالات العسكرية والاقتصادية (١٢).

وعلى الرغم من إدراك الدول لأهمية العلم والبحث العلمى فى تنبؤ
الريادة فى مسيرة التقدم والرقى الحضارى وتحقيق الخطط التنموية ، فإن

هذه الدول تتفاوت في اهتمامها بالعلم والبحث العلمي وتخيره للوصول إلى أهدافها وغاياتها .

١ والواقع أن البحث العلمي يعتبر معلما رئيسيا من الحياة الجامعية المحيطة لدرجة يمكن معها القول بأنه لجامعة بدون بحث علمي، فالبحث العلمي ضرورة لاية جامعة لدوره الهام في تنمية المعرفة وتقديم ميادين الفكر والتوصل إلى الحلول للمشكلات المختلفة (١٣) بل إن البحث العلمي يعتبر من أهم وظائف الجامعة المعاصرة إن لم يكن أهمها على الاطلاق، ولذلك يجب أن تكون الجامعة لدى أماتذتها وظلايها اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقديمها . ويجب أن تحرض الجامعة على رسالتها في البحث العلمي وتدريب المشتغلين به . ويجب أن تعتبر ذلك جزءا لا يتجزأ من أنشطتها العلمية .

والآن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين وفي ظل المتغييسرات السريعة والمتلاحقة الناتجة من التطورات الفائقة في جوانب المعرفة المختلفة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال، فالجامعة بحكم بنسائها الاساسى البشرى وكيانها العلمى المتميز من أقدر المؤسسات على خدمة وتنمية المجتمع في شتى المجالات سواء قامت الجامعة بهذه المهام بالطريق المباشر لجهود أساتذتها وعلمايها أو الطريق غير المباشر لخريجها ، فهي دائما ملتقى مجتمع الفكر والتطور وانطلاقات العقول .

ولا نستطيع أن ننكر على الجامعات لمعزية بوجه عام دورها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، ولكن هذا الدور لم يكن بالفاعلية المرجوة ، ويمكن القول بأنه وحتى الآن يتم بمبادرات فردية ومجهودات تفتقر إلى التنسيق فى إطار واضح وكيان متكامل يشعر به كل أفراد المجتمع وكافة مؤسساته .

فالدارس لأهداف الجامعات لا يجد ذكرا لأعمال التطوير التى تأتي بعد

عمليات البحث العلمى .

وأن الطلب على البحوث العلمية كنتاج علمي وتقني يخرج من الجامعات
ستعمل في قطاعات الإنتاج ظل محدودا للغاية .

وتشير بعض الدراسات الى أن مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في
بلدان العربية توجه في تلبية احتياجاتها من المعارف والتقنيات المستعملة
مياذنين الإنتاج ، إلى جهات غير الجامعات (١٤) .

وهذا يشير إلى وضع معكوس لطبيعة العلاقة بين الجامعة وهذه المؤسسات .
ويمكن الإشارة هنا إلى أن العديد من الرسائل الجامعية أوضحست أن
جامعات مصرية ما زالت مختلفة في هذا المضمار (١٥) وهذا أيضا يشير إلى
دور خطيرة في الدور الذي ينبغي أن تقوم به هذه الجامعات .

ولذلك نتحاول الدراسة البحث عن دور البحث العلمي بالجامعة في تنمية
مجتمع ، وتحديد التعرف على تفاعل وجهود وقنوات اتمال البحث العلمي بالجامعة
مصرية لقطاعات الإنتاج .

- في ضوء ما سبق تصفى الدراسة إلى الإجابة من عدد من الأسئلة ومن أهمها مايلي :-
- ما مكانة البحث العلمي بالجامعة في الفترة الراهنة ؟
 - ما الإسهامات التي يمكن أن يحدثها البحث العلمي بالجامعة المصرية
في قطاع الإنتاج ؟
 - ما الأسباب المحددة لمكانة البحث العلمي بالجامعة المصرية بالنسبة
للمجتمع عامة ولقطاع الإنتاج خاصة ؟
 - كيف يمكن للجامعة المصرية أن تزيد من مردود نشاطها العلمي والبحث
على المجتمع بكل قطاعاته بصفة عامة ؟

أهداف الدراسة :

في ضوء ما سبق عرضه من أسئلة يحاول البحث أن يجيب عنها يمكن القول

- بأن أهداف الدراسة تتلخص أساسا فى النقاط الآتية :-
- ١ - التعرف على مكانة البحث العلمى بالجامعة .
 - ٢ - التعرف على إسهامات البحث بالجامعة فى قطاع الإنتاج .
 - ٣ - الكشف عن المؤشرات التى قد تعوق البحث العلمى بالجامعة .
 - ٤ - طرح بعض المؤشرات لبدائل لتهيئة دور فعال للبحث العلمى بالجامعة بقطاع الإنتاج .

أهمية الدراسة :

- تمتد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذى تتناوله ولا شك أن البحث العلمى باعتباره أهم وظائف الجامعة يمثل أهمية كبرى للمهتمين بالتعليم الجامعى والعالى، ويمكن إبراز أهمية الدراسة فى الجوانب الرئيسية الآتية :
- ١ - سد بعض النقص فى الدراسات المعصرية فى مجال البحث العلمى .
 - ٢ - تعميق نظرة المسؤولين من قطاع الإنتاج بالدور الذى يمكن أن يتصدى له البحث العلمى بالجامعة فى تطوير الإنتاج .
 - ٣ - يمكن أن تكون لنتائج الدراسة بعض المؤشرات المفيدة فى تطوير أداء الجامعة لرمالتها فى البحث العلمى .

منهج الدراسة وإجراءاتها :

تحدد طبيعة الدراسة المنهج العلمى المستخدم . وهذه الدراسة تعتمد على جمع معلومات من الميدان وقد اتبع المنهج الوصفى التحليلى للجمعول على معلومات كية وكيفية متعلقة بالبحث العلمى بقصد استخدام هذه المعلومات لتحليل وتشخيص واقع الخدمة التى يقدمها البحث العلمى بالجامعة لقطاع الإنتاج مع الاستعانة باستبانة ومقابلة شخمية .

١- مكانة البحث العلمى بالجامعة :

البحث العلمى بالجامعة فى علاقته بقطاع الإنتاج هو الهدف الذى تقوم

شارة المناقشة حوله .

فالبحت العلمى بالجامعة مازال من القضايا الترتدور حولها وجهات نظر
ة . وهذا دليل على أهمية البحت العلمى بالنسبة للمجتمع .

فلا يمكن أن نتفانى اليوم عن حقيقة أن العلم يؤثر فى التفيسرات
ناعية، ويتأثر بها فى عصرنا هذا، ولكن لكن تجعل هذه الحقيقة ذات تأثير
ن ندرس التفاعل بين العلم والتغيرات الاجتماعية دراسة أدق .

ويحمن بنا أن نتعرض للنظريات السائدة من ماهية العلم وكيف يمكن
ون و فمن المعروف أن هناك نظريتين متباينتين يمكن أن يقال لهما النظرية
لية والنظرة الواقعة للعلم؛ فالعلم من وجهة النظر الأولى يكشف عن
ة ويتأمل فيها، ورسالتة أن يرسم لنا صورة للكون تتفق مع الحقائق التى
عنها الخبرة، وفهكذا يختلف العلم عن الخرافات الكوزمولجية، وإذا كان
م فعلا عن ذلك لدا فائدة عملية نخير وبركة مادام الغرض الأساسى محفوظا .
النظرة الأخرى للعلم لتبرز الناحية النفسية، وتظهر الحقيقة كوسيلة
المفيد، ولا يمكن اختبارها الا بهذا الفعل (١٦) .

ويبرز ذلك فى اتجاهين أساسيين فى البحت العلمى وتقسيماته إلى
فى بالبحوث الأساسية أو النظرية وما يسمى بالبحوث التطبيقية والنافعية،
ن نقاش كبير حول الأهمية التسمية لكلا النوعين من البحوث وأيهما أجدر
باع أو الاستخدام (١٧) .

بيد أن عمليات الإنماء الاقتصادية والاجتماعى للمجتمعات وخاصة النامية
تفرض أن يأخذ العلم والتكنولوجيا دورهما فى هذه الدول، وطريق ذلك
بحت العلمى. كما تعد البحوث العلمية والتكنولوجية هى المورد الأساسى
م للمساعدة فى تحديد وتفهم المشاكل القومية التى يمكن حلها تكنولوجيايا،
تيار وتبشئ التكنولوجيا الأكثر ملاءمة. وكذلك لتطوير وتكيف التكنولوجيا.

المحلية مثل هذا التوجه المليم لا يحدث الا بتوجيه البحوث العلمية لمشاكل البيئة والغذاء والمواصلات والطاقة (18).

من الأسئلة التي تفرض نفسها تساؤل يقول إن البحث العلمى ليس مسئولية الجامعة وحدها فلماذا الاقتصار على الجامعة ؟

تشارك مراكز البحث العلمى مع الجامعة فى إنتاج العلم الجديد وتجديده إلا أن الجامعة تتفوق فى هذا حيث إنها تمنع الأفكار الجديدة دائما على مرورها بما تملكه من إمكانيات وقدرات لاتتوافر لغيرها بنفس الدرجة ، كما أن الجامعة تمنح الافراد الذين يعملون فى هذه المراكز وغيرها ، معنى هذا أن الإنسان يحتل ركنا أساسيا فى عمل الجامعة وأهدافها ، وأن من يعملون فى مراكز البحث العلمى هم أنفسهم من خيرة خريجي الجامعات .

فتيار العلم المتوالى والمستمى من الجامعة ليس هو الذى يميزها ويعطيها ملتها الأساسية بل تعاملها مع الإنسان كمتعلم وباحث فيه ومغيف إليه وناد له ، هذا هو الذى يعطيها مكانتها وأهميتها فى المجتمع الدولى والإنسانى كله .

وربما يقودنا هذا التأكيد على أن الجامعة ليست مجرد مكان للتعليم وتخرج الطلاب الباحثين عن عمل ، كما ينظر إليها البعض وإنما مركز حاسم من مراكز البحث ، مما يجعل البعض يؤكد أن أهمية الجامعات فى مجتمعنا تكمن لى كونها مركزا للبحث بالإضافة إلى كونها مركزا لتخرج الفنيين (19).

بيد أن هناك العديد من العوامل تستلزم التأكيد على وظيفة البحث العلمى بالجامعة من أهمها :

١ - أن تقدم التعليم العالى يستلزم أن يقوم على أساس أحدث النتائج

التي ولدت إليها عمليات الخلق الفكرى .

٢ - ينبغى أن تكون رسالة الجامعة متفمنة إعادة التشكيل المعرفى القيمى

من الضرورة البقوى أن تتيح الجامعة مركز أبحاث والا فإنها لن تنتج الباحثين المطلوبين للقيام بالمهام التي تهتبر أساسية لعملية التحديث، كما أن تطوير أدوات اقتصادية للاستفادة من الموارد المحلية يعتبر أمرا ذا أهمية عملية ملحة (٢٠).

وتتحقق مساهمة التعليم الجامعي في خدمة البيئة والمجتمع من خلال دمه من عنصر بشري قادر على تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ييم الحلول العلمية التي تحقق أهداف الخطة بفاعلية وكفاية (٢١).

والبحث العلمي ضروري لاي جامعة، فالجامعات لا تستكمل مفاتها ومميزاتها أساسية إلا بالدراسات العليا والبحث العلمي، والدراسات العليا تهدف إلى تنمية الباحثين وتطوير البحوث وأطرها، والجامعات هي الوسط الطبيعي لتطوير بيئها إلى باحثين وهي النبع الذي يغذى مراكز البحوث بقوامها العلمية وتقنية، من خلال الخريجين الذين يعملون في مراكز البحوث الموزعة في دول العالم والهيئات والمؤسسات العامة، كما أن الجامعات من خلال أبحاثها لأطر البحث العلمي ومساهماتها في خدمة مراكز البحوث بتزويدها بالكوادر لير أبحاثها وتجاوز مشكلاتها وصعوباتها، تحقيق ربط نفسها بالإطار العلمي العالمي بفعالية التنمية (٢٢).

وقبل أن نتوجه تفصيلا لمناقشة العلاقة بين البحث العلمي بالجامعة والانتاج، فإنه من المفيد أن نستعرض شيئا عن تعريف البحوث العلمية. غاية العلم هي الإنسان أولا وأخيرا ويقدر ما تقرب إنجازاته من هدفها ل عمر الحضارة.

بحوث علمية أساسية :

وهي البحوث العلمية التي تهدف أساسا إلى معرفة جديدة أو فهم أعمق ل شيء جديد، مع عدم معرفة مسبقه بإمكان الانتاج بنتائج البحث انتظاما

مباشرا في مجال التطبيق وينقسم الى قسمين :-

- أ - بحوث علمية أساسية حرة : وهي بحوث تنبع فكرتها أساسا من الطرد العلمى بدون التزام باتجاه معين . وهي أعمال فردية في غالب الأحوال.
- ب - بحوث علمية أساسية موجبة : وهي بحوث تركز الجهود فيها على استكشاف حقائق جديدة مرتبطة بظاهرة طبيعية محدودة أو بحوث تهدف إلى جمع معلومات وبيانات في مجال محدود تكون أكثر دقة ، وشفاعا عن المعلومات المتاحة في هذا المجال ، والعمل في هذا المجال جماعى في أغلب الأحيان (٢٣) .

فرسالة الجامعة أن تتكلم بالبحوث العلمية في العلوم والآداب التى تنتج عندها كما أنتجت عند غيرنا الزيادة في النظريات العلمية ، فتؤدى بذلك وإجبتها في المشاركة في رقى العلوم والمعارف .

وهناك من يفح حدا فاصلا بين البحوث الأكاديمية والبحوث التطبيقية ، بل إن هناك من يبالغ ويحدد بضرورة وجود تطابق كامل بين حاجات البلد الاقتصادية والسياسية والعسكرية وبين مايجرى من بحوث في البلد ، إن ذلك شيء لايمكن تحقيقه ، حيث إن طبيعة للبحوث الجارية هي بحوث أساسية أكاديمية تنطلق من الجامعة ، وهنا لايد أن نبين أن البحوث التطبيقية لايمكن أن تقف على قدميها وتتقدم مالم تستند على قاعدة قوية من البحوث الأكاديمية ولا فائدة من البحوث الأكاديمية مالم توجه تطبيقيا لحل مشكلات البلد الحالية والمتوقعة (٢٤) .

٢ - البحوث التطبيقية :

وهي التى يغلب عليها الطابع التطبيقى ،وهي التى تتعلق مباشرة باستخدامات العلوم الأساسية والنظريات والقواعد العلمية في مجال التطبيق العملى وتسمى هذه البحوث في غالب الأمر الى استخدام النظريات العلمية ،

مفنون الانتاجية لاستغلال الموارد المتاحة للمجتمع أفضل استخدام معيًا
التنمية وتحقيق الرخاء، ونجاح هذه البحوث يحتاج عادة إلى تعاون وثيق
الجامعة ومواقع العمل والإنتاج التي تتعل بموضوع البحث (٢٥).

ولكن ينبغي أن نتذكر دائما أن الجامعة هي موطن الإنطلاق الفكري في
العلوم والفنون، والآداب عن طريق الدراسة والبحث، وإذا كانت الجامعات
عمرنا الحاضر يجب أن تتفاعل مع المجتمع وأن تعمل على دفع التقدم
تكنولوجي كأحد تحديات العمر وضروراته فإن التوازن في البحوث بين العلوم
الطبيعية والاجتماعية والإنسانية يجب أن يكون هدفا جامعيًا متميزًا ذلك لأننا
ذكر أن هناك أمما سادت عبر التاريخ عن طريق التقدم التكنولوجي، ثم
هذه الأمم لأنه لم يكن لديها من الحكمة مايمكنها من حسن استخدامها
التكنولوجيا عن طريق العناية بالعلوم الاجتماعية والإنسانية
يرها (٢٦).

البحوث التطويرية والتنموية :

وهي بحوث تهدف أساسًا إلى التطوير والتجديد أكثر منها إلى اكتساب
مومات ومعرفة جديدة فهي تطبيق منظم لنتائج البحوث التطبيقية والخبرة
تجريبية في إنتاج أو تحسين الأجهزة والأدوات أو المواد المستخدمة في الإنتاج
ذلك طرق إنتاجها (٢٧).

بناءً على ما سبق يمكن القول إن التحول في سلوك المجتمع نحو العلم
لاستغلال به صفة جديدة على العلم تشكلت به ملامحه الظاهرية مع بقاء سنته
علمية ، وهي العلم من أجل العلم عاملًا من أهم عوامل ازدهار العلم نفسه
مؤه وخلق القدرات المبدعة في العلماء وصمة العلم الجديدة هي التطبيق
ون العلم نشاطًا بشريًا مندرجًا ضمن أنشطة المجتمع أو الدولة يعني دون أي
كبير أو تردد أن عليه دورًا يجب أن يؤديه فهذه الحقبة التي نعيشها.

أما قطاع الإنتاج ك مجال من المجالات الهامة بالمجتمع فدراسة العلاقة بين البحث العلمى بالجامعة وقطاع الإنتاج من الأمور غير المألوفة لهؤلاء الذين يبحثون فى مجال الإنتاج من المتخمين فيه أو التعليم الجامعى ، وتطوير قطاع الإنتاج لابد من تحقيقه ومن ثم لابد أن نتحدث عن البحث العلمى وعلاقته بهذا القطاع الهام ولذلك يمكن صياغة السؤال الذى سبق طرحه بطريقة أكثر دقة كما يلى ماذا يمكن أن يقدمه البحث العلمى بالجامعة لقطاع الإنتاج ؟

إن السمة الأساسية للقطاع الإنتاجى فى عصر تكمن فى أن غالبية (من ١٠٠ إلى ٧٥٠) يتبع القطاع العام أو القطاع الحكومى ومن ثم فإن معظم وافعى السياسة الإنتاجية أو أصحاب القرار فيها لأسباب كثيرة قد يكون من بينها الكفاءة الشخصية ومدى مواهبة تخصصاتهم مع نوعية الوحدات الإنتاجية المسئولين عنها، يؤثرون مبدأ السلامة وإبقاء حالة الإنتاج على ماهى عليه دون الدخول فى مخاطر تحديث أساليب الإنتاج واللجوء إلى البحث العلمى كوسيلة للتطوير وحل المشكلات التى تعترضهم لتشككهم فى جدوى هذا السبيل (٢٨) .

وأدى إهمال المسئولين عن قطاعات الإنتاج للجوانب الكيفية إلى ندرة الطلب على خدمات البحث العلمى .

وفى المرحلة الحالية تقدم العديد من القطاعات على عمليات التجميع التى تستلزم امتيراد مكوناتها من الخارج، مما يشكل عبئا على الاقتصاد القومى وعليه تمبح الحاجة ملحة إلى خدمات البحث العلمى لقطاعات الإنتاج .

ولكن عن غير المتصور أن يقوم البحث العلمى بالجامعة بدوره المتوقع دون أن تنشأ علاقات تبادلية بينه وبين قطاعات الإنتاج فان الجامعة بالنسبة لغيرها من المؤسسات المجتمعية تمثل جهة الاختصاص التى ينبغى اللجوء إليها لمساعدتها على ترمور طول علمية لمشكلاتها .

من المجهودات التي يمكن أن يعمم البحث العلمي بالجامعة في تطوير قطاع
شأنها بها :

الوحدات ذات الطابع الخاص :

نعت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على بعض هذه الوحدات
شأنها غالبيتها بقرارات من المجلس الأعلى للجامعات تطبيقاً لهذه اللائحة ،
من أهداف هذه الوحدات وفقاً للمادة ٢٠٨ من اللائحة :-

إجراء البحوث العلمية الهادفة إلى حل المشاكل الواقعية التي يواجهها
نشاط الإنتاج أو دور الخدمات أو مواقع العمل المختلفة ومعاونة النشاط
إنتاجي بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب
بها وفرة الإنتاج وتعدده وتحسينه وبناء على ما تقدم نشأت بالجامعات العديد
من الوحدات ذات الطابع الخاص منها مركز خدمة المجتمع ، ومركز بحوث التنمية
التخطيط التكنولوجي ، ومركز التحليل الدقيقة ، ومركز الكمبيوتر ، ومركز
صناعة الأجهزة الإلكترونية ومركز البحوث والدراسات القانونية ، ومركز البحوث
سياسية وغيرها .

ومن الملاحظ أن بعض الوحدات ذات الطابع الخاص لم تحقق الأهداف التي
نشأت من أجلها هذه الوحدات ، فقليل منها يقوم بمعاونة النشاط الإنتاجي التي
تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة أو إجراء البحوث الهادفة إلى حل مشاكل
نشاط الإنتاج ومواقع الخدمات أو العمل ، ولهذا تحولت معظم الوحدات
ذات الطابع الخاص إلى مراكز إنتاج مغيرة ذات طبيعة تجارية ، تقدم خدمات
نظية للغير، شأنها شأن الورش الخاصة (٢٩) . وتنتظر طلب قطاعات الإنتاج حتى
تقوم بالدراسات .

ب - المشروعات البحثية :

إلى جانب الوحدات ذات الطابع الخاص تعرف الجامعات المشروعات البحثية لقد تعادت كليات الجامعات ومعاهدها على إجراء مشروعات بحثية تمولها جهات أجنبية أو محلية .

ومن أهم الجهات الممولة للمشروعات البحثية ، أكاديمية البحث العلمي ، وشركة النمر للكيماويات الدوائية ، وشركة المقاولون العرب ، أما الجهات الأجنبية فمنها المركز الكندي للبحوث والتنمية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠) .

وقد قام فريق بحثي متكامل من الجامعة والمراكز البحثية ومديرى الزراعة وإدارة الاتصال بالجامعات بمحافظة الجيزة بمشروع النهوض بالحاصلات البقائية وتسويقها فى حقول المزارعين المشتركين بالمشروع ونجحت التجربة (٢١) .

وتقوم كليات الطب البيطرى بالمماهنة فى البحث العلمى الموجه لتنمية الثروة الحيوانية وذلك بالتعاون مع سلطات الطب البيطرى ومصادر البحوث البيطرية والقوات المسلحة (٢٢) .

ونتيجة للبحوث الجارية بكليات الصيدلة يمكن تصنيع بعض الأدوية الجديدة مثل أدوية علاج الكلى والذئبة العنبرية من ثمار الخلة البلدى وعلاج البهاق والعدفية من ثمار الخلة .. وغيرها (٢٣) .

وبذلك يصبح التعليم الجامعى منسجا للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، وفى المجتمعات المتقدمة نجد تعاوننا وثيقا بين هذه المؤسسات وبين التعليم الجامعى ومن خلال الإمكانيات العلمية المتخففة للتعليم الجامعى تستطيع هذه المؤسسات أن تجد لديه الرأى والمشورة بل والطول لتتغلب

ففى أغلب دول العالم تجرى البحوث العلمية تحت إشراف جهات اختصاص : الجامعات والمعالم الحكومية، والهيئات الصناعية، وقد كاد يختفى من ذلك الطراز من العلماء المستقل بذاته، وتنظم الجامعات العلمية إجراءً بحث، وولد وجدت البحوث العلمية فى الجامعة كنتيجة طبيعية للنشاط العلمى هيئة التدريس فيها، وأبحاث الجامعات تتجه فى الغالب نحو العلم البحت، وجدت حديثاً حالات قليلة أجريت فيها بحوث تطبيقية فى بعض الجامعات. أما البحوث الحكومية فنقسم إلى قسمين رئيسيين الأول ما اختصاص بشئون الدفاع من الجيش، والثانى ما كان الغرض منها مساعدة الصناعة وتقدم الزراعة - الب والاقْتِصاد والأبحاث الحكومية لذلك تكون غالباً من النوع التطبيقى، وكذلك ل فى أبحاث الهيئات الصناعية.

وليس ثمة حد فاصل بين الجهات الثلاث التى تشرف على البحوث العلمية جامعات تعتمد اعتماداً متزايداً، لاسيما فى إجراء بحوثها العلمية، على المعالم الحكومية لها ومنح رجال الصناعة، حتى أن القلبية العظمى من البحوث العلمية فيها تستمد مرتباتها رأساً إما من الحكومة أو من الصناعة جهة أخرى تجرى البحوث العلمية فى المعالم الحكومية والمؤسسات الصناعية تحت إشراف رجال الجامعة، وكذلك ترتبط البحوث الحكومية بالبحوث الصناعية ناطاً وثيقاً، ولكن تنظيم البحوث فى العالم العربى غير متناسق التكوين هذه العلاقات قد وجدت تحت فقط ظروف متباينة وعلو الخاطرين خطة أو تصميم، وقد نشأت غالباً عن طريق تعارف شخصى (٣٥).

فى جامعة نورث إيسترن بمدينة بومبىن بالولايات المتحدة الأمريكية رجال الصناعة والأعمال فى الهيئة الاستشارية للبحوث بالجامعة وتعتبر هذه البحوث معدراً هاماً للتمويل بالجامعة.

وفي جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية أنشأت الجامعة عدة مراكز بحثية، يهتم كل مركز بالتعاون مع رجال العمل - بدراسة مشكلة - من المشاكل التي تساعد على الإنتاج وتؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية .

وفي جامعة ستانفورد تقوم الجامعة بإرسال نتائج الأبحاث إلى من يطلبها من رجال العمل ورواساء الشركات وفي بعض الجامعات هناك مكتب اتمنال خاص لتحقيق هذا الغرض يذهب ممثلوه إلى مراكز الإنتاج للحصول على غمـــود للأبحاث .

وفي جامعات أخرى تغمض الجامعة جزءا من أرباحها للشركات المعاينة لكي تقيم كل شركة رغبة بركز أبحاث خاص بها على أرض الجامعة يعمل فيه أستاذة الجامعة لتقديم البحوث التي تحل المشاكل الخاصة بالشركة (٣٦) .

ونتساءل لماذا لا يحدث البحث العلمي بالجامعة تأثيره المرجو منه بقطاع الإنتاج ؟ لمناقشة هذا يجب توضيح أن وطأة المشكلات المجتمعية تتطلب تفاعلا عاما بين الجامعة والمجتمع ، ومن ثم تلقى عبئا إضافيا على المشتغلين بالتعليم والبحث تجعلهم يحعون دائما إلى التفكير والانشغال بمرود عمليتي التعليم والبحث على بنية المجتمع ، كما تفرض عليهم أيضا السير في الاتجاه العكسي بمعنى البحث الداهب من المشكلات المجتمعية ذات التأثير في بنية المجتمع، والسعى إلى دراستها دراسة علمية وافية بحثا عن حلول عملية لها .

ولذلك فإن إمكانات التنمية العلمية تستوجب ثلاثة شروط على الأقل هي :-

- ١ - عدد الكوادر المتفرغة للبحوث العلمية (الناحية الكمية) .
- ٢ - مستوى تأهيل الكوادر، وقدراتها المهنية - المعرفية ، وقدراتها - الميدانية (الناحية النوعية) .
- ٣ - الظروف الإدارية والمالية، وشبكة المعلومات التي تحيط بالأبحاث العلمية (الناحية التنظيمية) (٣٧) .

وسوف نحاول أن نسلط الضوء "قدر المستطاع على بعض الاختناقات التي
تسببها البحث العلمي ووجودها علامة على التخلف ومؤشر على انعكاس عدم
نجاحية العملية تجاه التحديات الحفارية التي تواجهنا وذلك بإعطاء السليمان
مبدعين حقهم ،ورد كراماتهم إليهم وتمجيد العلم من خلال العديد من التقييم
الجماعية ومنها :-

تفاوت الطلب الاجتماعي على البحث العلمي من أجل التطوير:-

إن تقدم أى مجتمع من المجتمعات لايتأتى بمجرد التوسع فى زيادة عدد
الباحثين بقدر مايمكن هذا التقدم فى خلق طلب اجتماعى قومى، يعكس نفسه فى
وظائف الاجتماعى للباحثين لتطوير المجتمع .

ومثل هذا الطلب الاجتماعى يبدو نحائبا من الناحية العلمية فى الآليات
ومراحل التى تمكن من التوظيف المجتمعى للجامعة فى اطار استراتيجيية
البحث العلمى فى كل القطاعات وللمختلف الفئات بصورة متكاملة ومن
أب ذلك غياب استراتيجية للبحث العلمى والتنمية يتم فيها التحديث
واضح لآليات ومراحل الاعمال والتكامل الأفقى والرأسى فيما بين كل من يعنىهم
البحث العلمى فى المجتمع (٢٨).

تدنى قدرة الجامعة على أخذ زمام المبادرة :

إن غياب التوجه المجتمعى للتطوير، أوجد التراخى فى الجهود الجزئية
مستوى الجامعات فى خلق الطلب الاجتماعى، وهذا التراخى بدوره يعد نتيجة
أب منها أن العلم والبحث يمثلان أولى الاهتمامات بالنسبة لكثير من أمعاء
التدريس، وعادة مايرهق أبحاثة الجامعات بالأعمال التدريسية إلى جانب
العمل الإدارية واللجان وما شابه ذلك وكذلك لايتهم عضو هيئة التدريس فى
انخفاض الدخل بالكفاية المادية لذلك فهو يفكر فى تطوير وضعه المادى
عبر طرق نشاطات إنمائية تشغله عادة عن الجهود البحثية ، إلا أن الوقت المتاح

له ليعبد البحث العلمي والامتحانات يبقى محدودا، الأمر الذي يشغله طوال الوقت ولا يمكنه من المشاركة^(٣٩). وهذا بدوره يقلل من كثرة الجامعة على أخذ زمام المبادرة في البحث العلمي أو قيادته .

٢ - المخيمات المحدودة للبحث العلمي :

لا شك أن البحث العلمي نشاط يكلف مبالغ باهظة ، وتخص البلدان التي تهتم بالبحث العلمي نسبة ثابتة من الدخل القومي للمعرف على الأنشطة البحثية ، وتذكر إحصاءات اليونكو أن الاتحاد السوفيتي خص في الثمانينات نسبة ٤.٦٧٪ من دخله الوطني للبحث العلمي بينما لم تخصص الدول العربية سوى ٢.٢٧٪ من دخلها الوطني للبحث العلمي^(٤٠).

وهناك القيد من الأجهزة في هيئات البحوث والجامعات تحتاج إلى إصلاح بالإضافة إلى أن هناك مجزا وافحا في الأجهزة الحديثة ويرجع تاريخ شراء بعض الأجهزة في المركز القومي للبحوث مثلا إلى ما قبل عام ١٩٦٤ ، أما أجهزة الجامعات فإنها أكثر قديما وتدهورا .

وبالرغم من قلة المال المخصص لأعمال البحوث فإنه من ناحية أخرى يهدر لأسباب متعددة منها غياب الطلب الاجتماعي على البحث العلمي من أجل التطوير ، ومن ثم غلبة الطابع الانتقائي للبحوث وتكرارها بما لا يتواءم مع الأولويات المجتمعية ، وقلة البحوث الجامعية التي تمويلها هيئات القطاع الخاص لدى المجتمع وذلك لعدم وجود علاقات وطيدة بين الجامعة وهذه الهيئات .

٤ - قصور نظام المعلومات على مستوى الكليات والجامعات والمستوى القومي :

إن ضعف شبكة بنوك المعلومات المتطورة ، والمرکز الإحصائية الدقيقة وقلة المكتبات الموددة بأحدث الكتب والدوريات والمطبوعات التي تتابع المبتكر والأبحاث العلمية والتكنولوجية ، وعدم توفر المعلومات اللازمة للباحثين يمثل

ورا شديدا في البحث العلمي، وينجم عن هذا القصور الواضح تكرر العديس
البحوث وغياب التكامل والتنسيق الأمر الذي ينعكس في هذر الجهود المادية
البشرية المحدودة (٤١).

تقييد الحريات الأكاديمية والعشاخ الديمقراطي في الجامعة والمجتمع :

يحتاج البحث العلمي لكي ينمو ويتطور، إلى بيئة يتوالى فيها قدر
سب من حرية القول والعمل . ولقد أشار آريشوى موري ١٨٧٠ م إلى أنه حيث
تبر الجامعات بمشابة مراكز للدراسة العلمية التجديدية التي يتطلبها المجتمع
حديثه فإنها لابد وأن تتاح لها الحرية الكافية للقيام بالأبحاث العلمية
لك لضمان التقدم العلمي (٤٢).

ولقد نتج عن الإعتداء على الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعة
مراف جمهرة واسعة من أمعاء هيئة التدريس ومساعديهم عن إدارة الحوار حول
منايا المجتمع مخافة أن يؤدي إبداء الرأي الصحيح من وجهة نظرهم إلى نتائج
محمودة (٤٣).

من ناحية أخرى فإن العلم (ممثلا في شخر المشتغل به) يستخدم أحيانا
ربا من رمز السلطة القائمة وطلب للمشاركة في بعض مجالات هذه السلطة وطعما
حرك رأس لمنصب سياسي ينتلج صاحبه ألقى انتفاع ممكن في أقر فتيرة
مكنة ، من كافة المزايا التي يتيحها له هذا المنصب مادية كانت أو أدبية (٤٤).

إن الدروس المستخلصة من ذلك كله تؤكد ضرورة معالجة مثل هذه
اختناقات إذا كان الهدف إيجاد مستوى رفيع من التعليم العالي وإلى إيجاد
توى رفيع من التعليم العالي والى إيجاد مؤسسات جامعية تعطي نتاجا بالنوعية
مقبولة، فالجامعة لديها القدرة على تنمية المعركة وإغنائها بما تملكه من
ميد ثقافي خلفها وبما تغمه من كفاءات علمية بشرية فهي مجتمع المثقفين
العلماء وهي مجتمع التخصصات المختلفة في كل ميادين المعرفة الأدبية والعلمية

والنظرية والتطبيقية . وتعمل الجامعة على اجتذاب العلماء الممتازين إليها
وأن نعقد إليهم بتربية علماء المستقبل الذين سيتحملون الرسالة بعدهم
وبهذا تستطيع الجامعة أن نرس قواعد متينة لاستمرار البحث العلمى بها (٤٥).

إجراءات الدراسة الميدانية :

اتبعت الدراسة الخطوات التالية :

- ١ - إطار منهجى ومنطلق عمورى لإطار النظرى بحيث تستطيع أن تبدأ الدراسة
فى هذا الجزء بسلامه وهى ضرورة الاستفادة من نتائج البحث العلمى
بالجامعة لتطوير قطاع الإنتاج ، وهذا يعنى أن توضع الآراء النظرية
مك الاختيار لى تتفح مدى قدرتها على تفسير الوقائع والتنبؤ بها .
- ٢ - تصميم استبانة بهدف التعرف على إمكان مساهمة نتائج البحث العلمى
بالجامعة فى تطوير قطاع الإنتاج ، وقد أتبع الخطوات التالية لى
تعميمه :-

- أ - الإطار النظرى السابق .
- ب - دراسة لأهداف الجامعة .
- ج - دراسة لأهداف المراكز البحثية بالجامعة .
- د - مقابلات مع بعض أستاذة الجامعة ومديرى المراكز البحثية بالجامعة .

وتتضمن الأبعاد التالية :-

- ١ - أهمية البحث العلمى بالجامعة .
- ٢ - معوقات الاستفادة من نتائج البحث العلمى بالجامعة .
- ٣ - رؤية رجال الأعمال لكيفية مساهمة نتائج البحث العلمى بالجامعة
لتطوير قطاع الإنتاج .

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة الكلى من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة

وعين شمس ، كما اشتمل مجتمع الدراسة على المسؤولين من قطاعات الانتاج

عينة الدراسة :

قامت الباحثة بتوزيع الاستبانات على سبعين عضواً من أعضاء هيئة التدريس من كليات الطب والهندسة والزراعة والتجارة بجامعة القاهرة وعين شمس ومنهم من يعمل بالمراكز البحثية ، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للدراسة والكاملة البيانات خمسية استباناً فقط ، وقد ترك أمر اختيار من سيشارك في الدراسة لرغبته في التعاون ، وبذلك لم تكن العينة عشوائية الا أنها ممثلة لمجتمع الدراسة المتيسر .

أما بالنسبة لعينة المسؤولين عن قطاع الانتاج فقد وزع خمس وثلاثون استباناً وقد بلغ عدد الاستبانات الصالحة للدراسة خمسا وعشرين استباناً فقط .

شبات الاستبانة :

تم حساب شبات الاستبانة عن طريق إعادة تطبيقها على عينة بلوغ مددها خمسة عشر عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وقطاع الإنتاج في فترتين زمنيتين مختلفتين . وقد استخدمت طريقة إعادة الاستبانة حيث إن وحدات الاستبانة لا يتضح فيها الانحياز الذي يمكننا من استخدام طريقة التقسيم النصفى ، وكذا قلة عدد عبارات الاستبانة ، وقد تحقق من شبات الاستبانة بطريقة معادلة سيرمان براون^(٤٦) ، وكان معامل الشبات باستخدام طريقة إعادة تطبيق الاستبانة هي ٨٧

صدق الاستبانة :

اعتمدت الدراسة على الصدق الذاتي الذي يقصد به صدق الدرجات التجريبية بالنسبة للدرجات الحقيقية التي خلصت من شواهد أخطاء الصدفة ،

وبذلك تصبح الدرجات الحقيقية للاستبانة هي العيزان الذي ينتسب إليه صدق الاستبانة (٤٧).

ويجب معامل المدق الذاتي بالمعادلة الآتية :-

$$\text{المدق الذاتي} = \text{معامل اثبات} = \sqrt{87} = 9.3$$

كما تم عرض الاستبانة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية وقد تم تعديل بعض عباراته بناءً على توجيهاتهم .

المعالجة الإحصائية للبيانات :

استخدمت الدراسة النسب المئوية لتكرار الاستجابات لكل عبارة من

عبارات الاستبانة .

النتائج ومناقشتها :

تتناول الدراسة عرض النتائج التي توصلت إليها عن طريق استعراض

نتائج كل جدول على حدة، بكل مجال من مجالات الاستبانة .

أولاً: مجال البحث العلمي بالجامعة:

تتناول في هذا الجانب بالدراسة والتحليل مسئولية البحث العلمي

بالجامعة في المجتمع، وأي أنواع البحوث العلمية يتطلبها المجتمع .

جدول رقم (١)

يوضح أهمية البحث العلمي بالجامعة

| رقم العبارة | العبارة | العدد | % النسبة |
|-------------|--|-------|----------|
| ١ | تقع مسئولية البحث العلمي على عاتق الجهات التالية : | | |
| | أ - الجامعة ومراكز البحوث | ٢٠ | ٤٤٠ % |
| | ب - مراكز البحوث | ١٦ | ٢٢ % |
| | ج - الجامعة | ١٤ | ٢٨ % |
| ٢ | تركز الجامعة على البحوث الآتية : | | |
| | أ - البحوث النظرية والتطبيقية | ٢٢ | ٤٤ % |
| | ب - البحوث النظرية | ١٤ | ٢٨ % |
| | ج - البحوث التطبيقية | ١٤ | ٢٨ % |

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى أن العبارة رقم (١) حصلت فيها الجامعة مراكز البحوث مع أعلى أعلى الاستجابات وقدرها ٤٤٠ % ، بينما حصلت الجامعة على الاستجابات وقدرها ٢٨ % . ربما يرجع السبب إلى أن مراكز البحوث منشأة أما بغرض البحث العلمي ، أما الجامعة فالبحث العلمي إحدى وظائفها ، عبارة رقم (٢) حصلت إليها البحوث النظرية والبحت التطبيقية على نسب متساوية وقد يرجع السبب للأهمية التي حظيت بها البحوث النظرية منذ العاقبة في الوقت الحاضر فعظمت البحوث التطبيقية بأهمية كبيرة نتيجة للتغيرات عادية في المجتمعات ، أو ربما يرجع السبب إلى أن البحوث النظرية أساس بحوث التطبيقية ولا فائدة من البحوث النظرية مالم توجه تطبيقاً .

ثانياً: مجال معوقات الاستفادة من نتائج البحوث العلمية بالجامعة :

إن البحث العلمى يمثل معلماً رئيسياً من معالم الجامعة ولكن يؤدى دوره على أكمل وجه لا بد ان تنزل أى عقبات تعترض مماره ، وسوف نستعرض فى هذا الجزء بعض هذه المعوقات

جدول رقم (٢)

يوضح معوقات الاستفادة من نتائج البحوث الجامعية من قبل

أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

| رقم العبارة | العبارة | العدد . النسبة |
|-------------|---|----------------|
| ١ | معوقات مرتبطة بجودة البحوث : | |
| ١ | كثرة أعباء الباحث الاجتماعية والاقتصادية | ٤٠ / ٨٠ |
| ٢ | ضعف شبكة بنوك المعلومات المتطورة | ٢٤ / ٦٨ |
| ٣ | قلة المكتبات المزودة، بأحدث ما وصل اليه العلم . | ٢٢ / ٦٤ |
| ٤ | قلة الإمكانيات المالية المخصصة للبحث | ٢٦ / ٥٢ |
| ٥ | عدم توافر مستلزمات البحث العلمى من أدوات وأجهزة | ٢٢ / ٤٤ |
| ٦ | عدم وجود خطة للبحوث . | ١٨ / ٣٦ |

معوقات مرتبطة بالاستفادة من نتائج البحوث:

| | | |
|---|---|---------|
| ١ | إجراء البحوث من أجل غرض شخصى | ٢٦ / ٧٢ |
| ٢ | نظرة قطاعات الإنتاج لعدم جدوى البحوث | ٢٤ / ٦٨ |
| ٣ | ندرة قنوات الاتصال بين الجامعة وقطاعة الإنتاج | ٢٢ / ٦٤ |
| ٤ | عدم وجود جهة متخصصة لتسويق البحوث | ٢٠ / ٤٠ |
| ٥ | انتظار الجامعة لطلب قطاعات الإنتاج | ١٤ / ٢٨ |

نلاحظ في الجدول رقم (٢) أن العبارة رقم (١) حصلت على أعلى الاستجابات، والعبارة رقم (٦) على أقل الاستجابات في المجموعة (أ) من الجدول، وربما يرجع السبب إلى أن ظروف الباحث الاجتماعية والاقتصادية قد تؤثر على أدائه البحثي حيث يواجه جزءاً من جهده لأعمال أخرى أو المشقة التي يتعرض لها الباحث لعدم توفر العينات اللازمة لإجراء البحث، وهذا ما أكدته دراسة نجاح حسين والإطار النظري من الدراسة.

ونرى أيضاً في الجدول رقم (٢) أن العبارات رقم (٢، ٣، ٤) في المجموعة (ب) حصلت على (٦٨٪، ٦٤٪، ٤٠٪) على الترتيب وهذا يدل على قلة الاستفادة من نتائج البحوث، وربما يرجع السبب لعدم وعي الأفراد بقيمة البحوث، أو عدم علم المسؤولين عن قطاعات الإنتاج بنوعية البحوث التي تجرى بالجامعة، أما العبارة رقم (٥) فحصلت على ٢٨٪ ولوحظ من خلال المقابلات الشخصية اعتقاد بين بعض أفراد العينة بأن أبحاثهم وخبراتهم لا توجه إلى قطاعات الإنتاج إلا بناءً على طلب هذه الجهات.

ثالثاً: مجال رؤية رجال الأعمال لكيفية مساهمة نتائج البحث العلمي في تطوير

قطاع الإنتاج :

جدول رقم (٣)

يوضح رؤية رجال الأعمال حول الاستفادة من نتائج البحث العلمي

| رقم العبارة | العبارة | العدد | النسبة |
|-------------|--|-------|--------|
| ١ | تحسين المنتج النهائي | ٢١ | ٢٨٤ |
| ٢ | خفض تكاليف الإنتاج | ١٩ | ٢٧٦ |
| ٣ | كيفية تويق للمنتجات | ١٦ | ٢٦٤ |
| ٤ | خلق أساليب جديدة | ١٥ | ٢٦٠ |
| ٥ | تحديث أساليب الإنتاج | ١٤ | ٢٥٦ |
| ٦ | رفع كفاءة العاملين | ١٢ | ٢٤٨ |
| ٧ | كيفية استخدام الموارد المحلية | ٩ | ٢٣٦ |
| ٨ | إرسال قائمة بالبحوث لقطاعات الإنتاج | ٨ | ٢٣٢ |
| ٩ | المساعدة في إنشاء وحدات بحوث داخل قطاعات الإنتاج | ٤ | ١٦٦ |

يظهر من الجدول رقم (٣) أن العبارات رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) حصلت على الاستجابات (٨٤ ، ٧٦ ، ٦٤ ، ٦٠ ، ٥٦ ٪) على الترتيب ، وربما يرجع السبب إلى أن كل العبارة مرتبطة بشوعية المنتج وتكلفته وهو هدف أساسي لكل مؤسسة إنتاجية ولذلك فهي في احتياج لمن يساعدها ويقدم لها يد العون لتحقيق هذا الهدف ، ولكن عدم الاستفادة قد ترجع لعدم وجود قنوات اتصال بين الجهات المنتجة للبحوث والجهات المستفيدة ، منه ، أو ربما يرجع لعدم القدرة على الاستفادة من نتائج البحوث ، أو عدم متابعة خطوات تنفيذ البحوث لتذليل أي عقبات تقلل من الاستفادة من البحث ، أما العبارة رقم (٩) فحصلت على أقل الاستجابات وربما يرجع السبب لوجود جهات بحثية متخصصة كثيرة يجب الاستعانة بها بدلا من إنشاء المزيد .

وما نريد أن ننتهى إليه في فؤء ماسبق وفي فؤء تجارب غيرنا المشار إليها بتمور لعلاقة وطيدة ، بين البحث العلمى بالجامعة وقطاع الإنتاج .

فإن العلاقات العلمية والتقنية بين الجامعات من جهة والجهات المستفيدة من جهة أخرى في حاجة إلى تقييم وإلى اتخاذ إجراءات في ضوء التقييم . لزيادة قنوات التفاعل وأدواته بين الطرفين ، طرف الطلب للمعارف والتقنيات من جهة وطرف العرض لتلك المعارف والتقنيات من جهة أخرى (٤٨) .

والأمر ما زال يحتاج إلى تنظيم أكثر كفاءة في هذا الضجال بريلط مواقع العمل والإنتاج المختلفة بالجامعات ، على نحو يجعل كل جامعة مسؤولة مسؤولة مباشرة عن حل مشاكل العمل والإنتاج المرتبطة بها ، ويدفع بالبحوث التطبيقية لتحل مكان المداراة في هياكل البحوث العلمية بالجامعات ، (٤٩) وذلك عن طريق:

١ - إتاحة الفرصة لعقد المواعيد المستديرة التي تجمع بين أصحاب التخصصات المختلفة للاطلاع فيما بينهم إلى ما يشغل بال البعض من موضوعات تشمل بتخصص كل واحد منهم وبذلك يمكنهم وضع تصور لحل مشكلات قطاع الإنتاج من جميع أبعائها لكي نصل إلى الحلول الشاملة المتكاملة في أقصر وقت ممكن .

- ٢ - استنباط تكنولوجيا محلية تلائم ظروف قطاع الإنتاج وتتوافق مع احتياجاته وذلك عن طريق تخطيط البحوث العلمية في ضوء متطلبات قطاع الإنتاج .
- ٣ - شق القنوات العلمية لاستثمار نتائج وتوصيات الرسائل العلمية وتوظيفها لخدمة قطاع الإنتاج ، ويبدأ ذلك بالتعرف المسبق لاحتياجات هذه الوحدات ، وما تواجهه من مشكلات ثم تخصص أقسام الجامعة جزءاً من بحوثها بما يلبي هذه الاحتياجات ويحل المشكلات وقد يتطلب ذلك إسهاماً مشتركاً في التمويل .
- ٤ - تكوين مدارس علمية من أساتذة الجامعات بحيث يشجع الأستاذ على الارتباط بموضوع معين ويقوم طلبته على التوالي بدراسة نقاطه المختلفة، وأن هذه البحوث قد تكون بحوثاً أساسية مرتفعة المستوى لأنها تكون بمثابة نواة البحوث التطبيقية التي تعنى بحاجة قطاع الإنتاج، التي يتولاها فريق آخر من الباحثين وذلك عن طريق مقابلات وملاحظات للعمل داخل المؤسسات وبعد ذلك تدرس هذه المشكلات ضمن إطار خطة للبحوث التطبيقية .
- ٥ - إرسال نشرات ومقالات وعمل ندوات لإقناع وتحفيز المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية، بما يمكن أن يقدمه البحث العلمي من حلول للمشكلات التي تفتقر زيادة الإنتاج كما ونوعاً ومدى تأثير إدخال التقنيات الحديثة على رفع كفاءة الإنتاج ، مع إشراكهم في فكرة البحث وخطوات تنفيذه ومتابعة نتائجه بطريقة تطبيقها .
- ومع كل هذا يمكن القول بأن كلاً من البحث العلمي بالجامعة وقطاع الإنتاج يدور حول محاور واحدة، ذلك أن كلا منهما من الأمور التي ترتبط بالحديث عن الإنسان ورفقيه وتقدمه باستمرار .

وفي النهاية يمكن القول بأنه إذا طلب من الجامعة مزيد من التفاعل مع المجتمع فلابد أولاً من دراسة الأوضاع الراهنة للجامعات ووضع خطة متدرجة لاستكمال إمكاناتها وطاقاتها لتحديث مساراتها في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي المستمرين، ومدى الارتباط الوثيق والكامل بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بالجامعة وحجم المشكلات والمعوقات التي يعاني منها المجتمع ونوعيتها، فإذا ما كانت هذه العللة إيجابية في اتجاهاتها دل ذلك على وعي وإدراك مجتمعيين بأهمية وجود الجامعة أصلاً بالمجتمع، وأن هناك رغبة وضرورة ملحة لترشيد دورها في المجتمع (٥٠).

هوامش الدراسة :

- ١ - مكتب رئيس الجامعة ، دور الجامعات في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، جامعة المنوفية ، د.ت. ص ٥٥.
- ٢ - طه نايه النعيمي، ليث إسماعيل نامق ، الجامعة والمستقبل، مؤتمر التعليم الجامعي بين الحاضر والمستقبل من ١٧ - ٢١ يونيو ١٩٨٩ ، جامعة القاهرة ، ص ١٠.
- ٣ - طه نايه النعيمي، ليث إسماعيل نامق، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٤ - اتحاد الجامعات العربية ، الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر المؤتمر العام الثاني في الفترة من ٧ - ١٤ فبراير ١٩٧٣.
- ٥ - انظر : ١ التقرير النهائي لمؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، تنظمه اليونكو بالتعاون مع أليكو واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا من ١٦ - ٢٥ اغسطس ١٩٧٦ المغرب ، ص ٢١.
- ب - مختار امبو، مؤتمر وزراء التربية الأفارقة ، لاجوس نيجيريا من ٢٧ يناير - ٤ فبراير سنة ١٩٧٦ ، مستقبل التربية ، العدد الثاني ١٩٧٦ ص ١٥٢.
- ٦ - تقرير تحليلي لعميد عام اليونكو عن خبرة الدول الأعضاء في هذا المجال خدمة المجتمع في التعليم العالي مجلة التربية الجديدة، العدد التاسع عشر السنة السابعة أبريل ١٩٨٠ ، مكتب اليونكو الإقليمي في البلاد العربية دراسات ووثائق ، ص ٨٧.
- ٧ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الخاصة الأولى.
- ٨ - مجلس الشورى ، دور الانقضاء العنادي السادس ، تقرير لجنة الخدمات عن الجامعات حاضرها ومستقبلها ، ١٩٨٥ ، ص ٦٧.
- ٩ - المؤتمر القومي لتطوير التعليم المنعقد بجامعة القاهرة من ١٤ - ١٦

يوليو ١٩٨٧.

- ١٠ - القرار رقم ١١٤٢ في شأن اختصاصات نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة وتنمية البيئة.
- ١١ - محمد منيرمرسي، المراجع في التربية المقارنة، عالم الكتب، ١٩٨١، ص ٣٥٤.
- ١٢ - احمد محمود محمد عبدالمطلب، البحث العلمي، أهميته وأصوله ومشكلاته (دراسة ميدانية، المجلة للتربوية) العدد الخامس الجزء الأول يناير ١٩٩٠ كلية التربية بحوارج ص ٤٠.
- ١٣ - محمد منيرمرسي، التعليم الجامعي المعاصر قضايا واتجاهاته، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٧، ص ٦٠-٧٠.
- ١٤ - انظر: صبحي القاسم، التعليم العالي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٩، ص ٤٨، ١٧٤.
- * محمد عبد الهادي، دراسة عن البحث العلمي ودوره في التنمية، المؤتمر القومي لتطوير التعليم المنعقد من ١٤ - ١٦ يوليو ١٩٨٧ جامعة القاهرة ص ٨ - ٩.
- * انظر: احمد همام إبراهيم، علاقة البحث العلمي في مجال التربية بأجهزة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ماجستير ١٩٨٠.
- * نجاح حسنين، معوقات الاستفادة، من نتائج وتوصيات البحوث التربوية في مصر، دراسة ميدانية كلية التربية جامعة الأزهر، ماجستير ١٩٨٤.
- * يوسف سيد محمود، خريطة مقترحة للبحوث التربوية في مصر حتى عام ٢٠٠٠ كلية التربية جامعة الأزهر، ماجستير ١٩٨٤، ص ٣٠٢.
- * أحمد رشيد وآخرون، تحليل السياسات العامة في مصر. دراسة أمانسي قنديل عن السياسة التعليمية قراءة تحليلية للدراسات السابقة برؤية سياسية لمجالات وقضايا جديدة، مركز البحوث والدراسات السياسية

- مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٨ ، ص ١٥١ .
- عادل عبدالفتاح دراسة مقارنة للاتجاه البيئي في بعض الجامعات
بجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، كلية التربية
جامعة عين شمس دكتوراه ، ١٩٨٤ ، ص ٤٥ .
- برنال ، رسالة العلم الاجتماعية ، ترجمة إبراهيم حلمي ، دار الفكر العربي
١٩٢٧ .
- محمد منير مرس ، البحث التربوي وكيفية فهمه ، عالم الكتب ، الرياض ،
١٩٨٧ ، ص ٢٢ - ٢٦ .
- عادل عوض ، التعليم العالي والبحث العلمي " مشاكل الباحث العربي " ،
مجلة الوحدة ، السنة السادسة العدد ٢٢ ، المجلس القومي للوحدة
العربية ، المقرب ، ١٩٩٠ ، ص ٦٩ .
- شادية جمال الدين ، التعليم الجامعي والأمن القومي ، مجلة الوحدة ،
المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ٥٧ .
- محمد أحمد إنعاميل - علي ، مجلة الوحدة المرجع السابق ، ص ١٥ .
- محمد نصر رفاعة ، رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي في مصر ، أهدافه
مشكلاته - تطويره ، المركز القومي لتطوير التعليم ، المرجع السابق ص ٣ .
- عادل عوض المرجع السابق ص ٢١ .
- مصطفى كمال طلبه ، البحث العلمي في خدمة المجتمع ، المؤتمر العام
الثاني ، في الفترة من ٧ - ١٤ فبراير ١٩٧٢ ، ص ١٥١ .
- عامر محمود العاني ، الجامعة والبحث العلمي ، اتحاد الجامعات العربية
العدد السابع مارس ١٩٧٥ ، ص ٦٦ .
- محمد حمدي النشار ، الإدارة الجامعية التطوير والتوقعات الجهازيان
المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦٢ .
- عبدالفتاح إسماعيل ، الجامعات ودورها في البحث العلمي والتقدم ،
التكنولوجي ، المؤتمر العام الثاني ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

- ٢٧ - مصطفى كمال طلبه ، المرجع السابق ص ١٥١
- ٢٨ - * كامل عبدالحميد ، أحمد ، مجالات عمل الجامعة فى تنمية المجتمع مؤتمر الجامعة والمجتمع ١٥- ١٧ مايو ١٩٩٠ جامعة القاهرة ، ص ٢٠
- * المجلس القومى للتعليم ، دراسة عن معوقات نقل نتائج البحوث إلى حيز التطبيق ، مارس سنة ١٩٨٠ ، ص ٦ ، ٠٩
- ٢٩ - فتحى والى ، الجامعة والمجتمع ، ورقة عمل المؤتمر ، مؤتمر الجامعة والمجتمع ، المرجع لسابق ، ص ١٠٠٩
- ٣٠ - فتحى والى ، المرجع لسابق ، ص ١٠
- ٣١ - محمود الشاعر ، دور الجامعة فى تنمية المجتمع ، مؤتمر الجامعة والمجتمع المرجع لسابق ، ص ٧
- ٣٢ - * كمال الدين محمود زكى ، دور كليات الطب البيطرى كمراكز جامعية لخدمة المجتمع أمانة المجلس الأعلى للجامعات ، استنسل ، دت ، ص ٤
- ٣٣ - لائق هاشم ، دور كليات الصيدلة فى خدمة المجتمع ، أمانة المجلس الأعلى للجامعات ، استنسل ، دت ، ص ٩
- ٣٤ - محمد منير مرسى ، المرجع فى التربية المقارنة ، المرجع لسابق ، ص ٣٥٩
- ٣٥ - نبيل سليم ، إشكالية البحث العلمى والهدف القومى ، مجلة الوحدة ، المرجع لسابق ص ٣١
- ٣٦ - فتحى والى ، المرجع السابق ، ص ٦٥ ، المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للتعليم الدورة العاشرة أكتوبر ١٩٨٢ يوليو ١٩٨٣ ، ص ١٢٢
- ٣٧ - خلف محمد ، الجراة المقدره العلميه التكنولوجية للعرب بين الواقع والمجرا والطموحات القومية ، مجلة الوحدة ، المرجع لسابق ، ص ٥٠
- ٣٨ - محمد أبومنصور ، الجامعة وتنمية المجتمع مع التركيز على التنمية الريفيه الدور الملغود الأسباب والنتائج والمنتقبل ، مؤتمر الجامعة والمجتمع المرجع لسابق ، ص ٤

- ٣٩ - محمود الكردى، الجامعة العمرية، الاتزال مؤسسة للتعليم والبحث ،
رؤية نقدية ندوة تقييم سياسة التعليم الجامعى، ٢٢- ٢٥/١١/١٩٩٠ ،
مركز البحوث والدراسات السياسية بالانكندرية، ص ١٦ ، ١٧ .
- ٤٠ - انظر « مصطفى محمد التير ، البحث العطنى فى الوطن الصرىسى ،
ملاحظات مبدئية حول الواقع والطموحات ، مجلة الوحدة، لمرجع لىابق ،
ص ٧٠٤ .
- « صحى القاسم، التعليم العالى فى الوطن العربى، لمرجع لىابق ، ص ١٧١ .
- « المجلس القومى للتعليم ، دراسة عن معاهيات نقل نتائج البحوث لى
حيز التطبيق، لمرجع لىابق، ص ١٠ - ١٢ .
- ٤١ - محمد أبومندور، لمرجع لىابق، ص ٦ .
- 42- Ladd, Everétt carill, and lipset, seymour Martin, The Divided
Academy, Mc grew - Hill Book. company, New York, 1975, P.12
- ٤٢ - محمد أبومندور، لمرجع لىابق، ص ٦ .
- ٤٤ - محمود الكردى، لمرجع لىابق، ص ١٧ .
- ٤٥ - محمد منير مرس، المرجع فى التربية المقارئة، لمرجع لىابق، ص ٣٥٩ .
- ٤٦ - رمزية الغرب، التقويم والقياس النفسى، مكتبة الأنجلو المصرية ،
١٩٧٠، ص ٤٨٠ .
- ٤٧ - رمزية الغربى، التقويم والقياس النفسى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧
ص ٦٥٧ .
- ٤٨ - صحى القاسم، لمرجع لىابق، ص ١٧٥ .
- ٤٩ - سيد محمد جاب الرب، استخدام مفهوم النظم فى تقويم الجامعات الإقليمية
فى مجال التعليم وتنمية البيئة المحلية، دراسة ميدانية عن جامعة
تناة المؤيس، ماجستير كلية التجارة ببورعيد، ١٩٨٢، ص ٤ .
- ٥٠ - محمود الكردى، لمرجع لىابق، ص ٣١ .
المؤتمر العنام الشانى، مرجع سابق، ص ٨٦ .

مراجع الدراسة :

أولا : المراجع العربية :

١ - الوثائق والقرارات الرسمية :

- ١ - التقرير النهائي لمؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين من تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، تنظمه اليونسكو بالتعاون مع اليكو واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا من ١٦ - ٢٥ اغسطس سنة ١٩٧٦ المغرب .
 - ٢ - القرار رقم ١١٤٢ في شأن اختصاصات رئيس الجامعة لشئون خدمة وتنمية البيئة .
 - ٣ - تقرير تحليلي لمدير عام اليونسكو من خبرة الدول الاعفاء في هذا المجال خدمة المجتمع في التعليم العالي ، مجلة التربية الجديدة ، العدد التاسع عشر السنة السابعة ، ابريل ١٩٨٠ ، مكتب اليونسكو الاقليمي في البلاد العربية ، دراسات ووثائق .
 - ٤ - تقرير المجلس القومي للتعليم ، الدورة العاشرة ، اكتوبر ١٩٨٢ ، يوليو ١٩٨٣ المجالس القومية المتخصصة .
 - ٥ - تقرير لجنة الخدمات من الجامعات حاضرها ومستقبلها ، دور الانعقاد العاشر السادس ، ١٩٨٥ ، مجلس الشورى .
 - ٦ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، المادة الاولى .
 - ٧ - مكتب رئيس الجامعة ، دور الجامعات في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، جامعة المنوفية ، د.ث .
- ب - الدوريات العلمية المتخصصة والمؤتمرات :
- ١ - اتحاد الجامعات العربية ، الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر

- المؤتمر العام الثالث في الفترة من ٧ - ١٤ فبراير ١٩٧٣ .
احمد محمود محمد عبدالمطلب ، البحث العلمى " أهميته واصله ومشكلاته
دراسة ميدانية ، العجلة التربوية ، العدد الخامس ، الجزء الاول يناير
١٩٩٠ ، كلية التربية بسوهاج ١٩٧٧م
- ٢ - المؤتمر القومى لتطوير التعليم المنعقد بجامعة القاهرة من ١٤ - ١٦
يوليو ١٩٨٧ .
- ٣ - المجلس القومى للتعليم ، دراسة عن معوقات نقل نتائج البحوث التى
حيز التطبيق ، مارس ١٩٨٠ .
- ٤ - عادل عوض التعليم التعالى والبحث العلمى " مشاكل الباحث العربى " مجلة
الوحدة ، السنة السادسة ، العدد ٧٢ ، المجلس القومى للوحدة العربيه ،
المقرب ١٩٩٠ .
- ٥ - عامر محمود العائى ، الجامعة والبحث العلمى ، اتحاد الجامعات العربيه
العدد السابع مارس ١٩٧٥ .
- ٦ - كامل عبد الحميد احمد ، مجالات عمل الجامعة فى تنمية المجتمع ، مؤتمر
الجامعة والمجتمع ١٥ - ١٧ مايو ١٩٩٠ جامعة القاهرة .
- ٧ - كمال الدين محمود زكى ، دور كليات الطب البيطرى كمراكز جامعيه
لخدمة المجتمع ، امانة المجلس الاعلى للجامعات . د . د .
- ٨ - محمود الكردى ، الجامعة المصرية الا تزال مؤسسه للتعليم والبحث
" رؤية نقدية " ندوة تقييم سياسة التعليم الجامعى ٢٢ - ٢٥ / ١١ / ١٩٩٠
مركز البحوث والدراسات السياسيه ، الاسكندرية .
- ٩ - مختار امبو ، مؤتمر وزراء التربية الافارقة ، لاجوس نيجيريا من
٢٧ يناير - ٤ فبراير ١٩٧٦ ، مستقبل التربية ، العدد الثانى ، ١٩٧٦ .
- ١٠ - مؤتمر التعليم الجامعى بين الحاضر والمستقبل من ١٧ - ٢١ يونيو ،
جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

ج - الرسائل الجامعية :

- ١ - أحمد همام إبراهيم، علاقة البحث العلمى فى مجال التربية بأجهزة - رسم وتنفيذ السياسة التعليمية، كلية التربية - جامعة الأزهر - ماجستير ١٩٨٠.
- ٢ - سيد محمد جاب الرب، استخدام مفهوم النظم فى تقويم الجامعات الاقليمية فى مجالى التعليم وتنمية البيئة المحلية، دراسة ميدانية عن جامعة قناة السويس، ماجستير، كلية التجارة، بور سعيد، ١٩٨٣.
- ٣ - مادل عبدالفتاح، دراسة مقارنة للاتجاه البيئى فى بعض الجامعات بجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة. الامريكية، كلية التربية جامعة عين شمس، دكتوراه ١٩٨٤.
- ٤ - نجاح حسنين، معوقات الاستفادة. من نتائج وتوصيات البحوث التربوية فى مصر، دراسة ميدانية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٤.
- ٥ - يوسف سيد محمود، خريطة مقترحة للبحوث التربوية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠، كلية التربية، جامعة الأزهر، ماجستير ١٩٨٤.

د - الكتب :

- ١ - أحمد رشيد وآخرون، تحليل السياسات العامة فى مصر، دراسة أمانسى قنديل عن السياسة التعليمية قراءة تحليلية للدراسات السابقة بروية سياسية لمجالات وقضايا جديدة، مركز البحوث والدراسات السياسية مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٨.
- ٢ - برنال، رسالة العلم الاجتماعية ترجمة إبراهيم حلمى، دار الفكر العربى ١٩٣٧.
- ٣ - رمزية الغرب، التقويم والقياس النفسى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠.
- _____، التقويم والقياس النفسى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧.

- ٤ - صبح القناسم ، التعليم العالى فى الوطن العربى، منتدى الفكر العربى عمان ١٩٨٩ .
- ٥ - محمدمدى النشار، الإدارة الجامعية التطوير والتوقعات ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ، ١٩٧٦ .
- ٦ - محمد منير مرسى : التعليم الجامعى ، المعاصر وقضاياها واتجاهاته دار النهضة العربية ١٩٧٧ .
- _____ المرجع فى التربية المقارنة ، عالم الكتب ١٩٨١ .
- _____ البحث التربوى وكيف نطهه ، عالم الكتب ، الرياض ١٩٨٢ .

ثانيا : المراجع الاجنبية :

- 1- Ladd, Everelt Carill, and Lipset, sey mour Martim, The Divided Academy , Mc graw- Hill Book. Company , New York, 1975.